

وعلى الامر عدد 436 لسنة 1973 المؤرخ في 21 سبتمبر 1973 المتعلق بضبط الوظائف التي يمارسها القضاة من الصنف العدلي وباقتراح من وزير العدل والمالية

اصدرنا امرنا هذا بما يأتي :

الفصل 1 - نقح الفصل الثالث من الامر المشار اليه اعلاه عدد 436 لسنة 1973 المؤرخ في 21 سبتمبر 1973 كما يلي :

الفصل 3 (المجديد) - لا يمكن ان تسند الوظائف المقررة بالفصل الاول - الفقرة (أ - 1) الإلقضاة الرتبة الثالثة الذين مارسوا مدة عامين على الاقل الوظائف المقررة بالفقرة (أ - 2) من نفس الفصل .

ولا يمكن ان تسند الوظائف المقررة بالفصل الاول - الفقرة (أ - 2) الا لقضاة الرتبة الثالثة الذين لهم اقدمية ست سنوات على الاقل بتلك الرتبة او الذين مارسوا مدة عامين على الاقل الوظائف المقررة بالفقرة (أ - 3) من نفس الفصل .

ولا يمكن ان تسند الوظائف المقررة بالفصل الاول - الفقرة (أ - 3) الا لقضاة الرتبة الثالثة الذين لهم اقدمية ثلاث سنوات على الاقل بتلك الرتبة او الذين مارسوا مدة ثلاث سنوات الوظائف المقررة بالفقرة (ب) من نفس الفصل قبل ارتقائهم للرتبة الثالثة .

ولا يمكن ان تسند الوظائف المقررة بالفصل الاول - الفقرة (ب) الا لقضاة الرتبة الثانية الذين لهم اقدمية ثلاث سنوات على الاقل بتلك الرتبة او باشروا مدة اربع سنوات على الاقل الوظائف المقررة بالفقرة (ج) من نفس الفصل قبل ارتقائهم للرتبة الثانية .

ولا يمكن ان تسند الوظائف المقررة بالفصل الاول - الفقرة (ج) الا لقضاة الرتبة الاولى الذين لهم اقدمية ثلاث سنوات على الاقل بتلك الرتبة .

الفصل 2 - وزير العدل والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وصدر بقصر قرطاج في 19 ماي 1976

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

قضاة

امر عدد 421 لسنة 1976

مؤرخ في 19 ماي 1976 يتعلق بتنقيح الامر عدد 436 لسنة 1973 المؤرخ في 21 سبتمبر 1973 المتعلق بضبط الوظائف التي يمارسها القضاة من الصنف العدلي

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلاعنا على القانون عدد 29 لسنة 1967 المؤرخ في 14 جويلية 1967 المتعلق بنظام القضاء والمجلس الاعلى للقضاء والقانون الاساسي للقضاة وعلى جميع النصوص التي نقحته او تمته